ورقة سياسات حول إجراءات الضم الإسرائيلية
والقرارات الوطنية للتحلل من الاتفاقيات مع الاحتلال مقدمة لمؤتمر
«الإستراتيجية الوطنية لمواجهة الاحتلال وصفقة القرن».
4 ـ 5 **تموز** 2020

د. وليد سالم

دكتوراه فلسفة في العلاقات الدولية

مدخل: الضم مفهومًا وممارسة في المشروع الاستيطاني الاستعماري

في المشروع الاستيطاني الاستعماري يأتي الضم للأرض وطرد سكانها الأصليين كإسقاط من الخارج وبأسماء إسقاطية أيضًا «كإنفاذ القانون» و«سريان القانون» الإسرائيلي في حالتنا، وذلك على أرض ينظر إليها وكأنها أرض دون شعب. أي إن الضم هو تعبير عن صفة الاستئصال التي تميز المشاريع الاستيطانية الاستعمارية وذلك بوجهيها: اقتلاع الشعب الأصلي من بلاده من جهة، وإحلال مجموعات من المستوطنين المستعمرين القادمين من الخارج مكانهم. هكذا كان الحال قبل عام 1948، حيث تم تحويل 78 بالمئة من فلسطين التاريخية إلى إسرائيل عبر استقدام الهجرة اليهودية من خارجها للاستيطان الاستعماري فيها عن طريق الاستحواذ على أراضي الشعب الأصلي وترحيل غالبيته العظمى من أرضه.

استمر الحال ذاته بعد احتلال عام 1967، حيث سعت الصهيونية لاستكمال مشروعها التوسعي بوجهيه الاقتلاعي للشعب الأصلي، والإحلالي لمستوطنين مستعمرين يأتون من وراء البحار مكانه، وذلك ضمن ذات التصور الاستيطاني الاستعماري الاستعلائي الذي ينظر للأرض على أنها فارغة من السكان طالما هي غير مأهولة بالرجل الأبيض المتحضر الجالب للحداثة والازدهار أينما يحل، وفي هذا الإطار يعطي المتحضر نفسه الحق في تحديد

مصير غير المتحضرين من الشعوب الأصلانية بالقتل أو الطرد أو التشغيل في مستعمرات المتحضر ضمن ظروف بائسة، وذلك انطلاقًا من مبدأ الانتخاب الطبيعي الذي جاء به سبنسر ودعاة الداروينية الاجتماعية.

على هذه الخلفية، وارتباطًا بالادعاءات الإضافية لما سمي بحق شعب إسرائيل في أرض إسرائيل، استمر الضم للأرض دون اعتبار للشعب الأصلي على الفور بعد حرب عام 1967، حيث ضمت القدس الشرقية إلى إسرائيل بعد توسيع مساحتها 12 مرة على حساب أراضي الضفة الفلسطينية، مسمية ذلك باسم مموه هو «سريان قوانين القضاء والإدارة الإسرائيليين على القدس الشرقية» (حلبي، 2000) فيما تقرر إسرائيليًّا عدم ضم سكانها، بل اعتبارهم كـ «مواطنين أردنيين مقيمين إقامة دائمة في إسرائيل»، أي كأجانب (سالم، 2018). وفي الوقت نفسه تم اعتبار أراضي الضفة على أنها «أراض مدارة من إسرائيل»، وفي إطار هذه التسمية التي تنكر فلسطينية هذه الأرض المحتلة جغرافيًّا وسكانًا، بدأت على الفور أعمال الاستيطان الاستعماري فيها في غوش عتسيون ومن خلال ما سمي بمستوطنات «الناحل» العسكرية، لاسيما في منطقة الغور، وتبع ذلك إعلان مناطق واسعة من الغور كمناطق تدريب للجيش وكمناطق عسكرية مغلقة، واستمر تواصل ذلك، حيث انتهى الأمر إلى حالة أصبحت معها 91,5 بالمئة من أراضي الغور مناطق مضمومة فعليًّا إلى إسرائيل (الحنيطي، 2016).

إذًا، فقد اشتمل الضم على نوعين: الأول هو الضم وفق القوانين الإسرائيلية، أو ما يطلق عليه اسم الضم القانوني، والثاني هو الضم الفعلي دون ترسيم قانوني، والذي يطلق عليه اسم الضم الزاحف أيضًا، والذي يتم على الأرض إلى حين توفر الظروف الدولية والإقليمية التي تسمح بترسيمه. وتجدر الإشارة هنا إلى التداخل القائم بين الضم القانوني والضم الفعلي، حيث جرى كما ذكر أعلاه في عام 1967 إعلان سريان القوانين الإسرائيلية على القدس، وتعزز ذلك بقرار آخر للكنيست الإسرائيلي عام 1980 بإعلانها العاصمة الموحدة لدولة إسرائيل ومقر الكنيست والحكومة، ثم تلا ذلك الانتقال من مشروع القدس الموحدة إلى مشروع القدس الكبرى التي من المخطط لها أن تصل إلى البحر الميت من الشرق، ومستعمرة شيلو في منتصف الطريق إلى نابلس من الشمال، وإلى مشارف مدينة الخليل من الجنوب، حيث تضم إليها كل المستوطنات الواقعة في تلك المناطق، مما سيطوق بيت لحم ورام الله ويحد من توسع هاتين المدينتين، ويحصر توسع مدينة الخليل أيضًا. وتشمل المشاريع في إطار هذه الخطة إقامة مطار ضخم ومصانع هايتك ومناطق صناعية ومرافق سياحية وفنادق

فاخرة، كما تشمل شبكة طرق تربط القدس الكبرى هذه مع المستوطنات الاستعمارية في الغور من الشرق، وبمستعمرة إرييل في الشمال وبالمستعمرات اليهودية الواقعة في قلب مدينة الخليل من الجنوب، حيث يتكون تواصل جغرافي بين كل المستعمرات والقدس، وكذلك بينها وبين إسرائيل (مشروع 8500 للقدس الكبرى حتى عام 2050). أي بمعنى آخر يتم استخدام الضم القانوني الذي تم للقدس سابقًا كمدخل من أجل التهام غالبية الضفة الفلسطينية من خلال توسيع زاحف للقدس على حساب أراضي الضفة.

هذا وقد كان من المحطات المهمة في سياق الضم الزاحف، الأمر العسكري 783 لعام 1979، وهو الأمر الذي منح المستوطنات الاستعمارية المقامة على أراضي الضفة الغربية مسطحات هيكلية تبتلع 42 بالمئة من أراضي الضفة (هاندل، 2012). وجاء اتفاق أوسلو لاحقًا ليحوّل أراضي الضفة من أراضٍ مدارة من إسرائيل إلى أراضٍ متنازع عليها، مما أعطى الجانب الفلسطيني حق المطالبة بها على مائدة المفاوضات. إلا أن إسرائيل قد عادت للتراجع لاحقًا عن مفهوم أراضٍ متنازع عليها، وتكرس ذلك من خلال قانون القومية الذي صادق عليه الكنيست في تموز من عام 2018 والذي اعتبر أرض إسرائيل حقًّا حصريًّا للشعب اليهودي، وكان قد سبق هذا القانون مناقشة الكنيست عام 2017 وإقرارها بالقراءة الأولى قانون سريان القانون الإسرائيلي على المستعمرات في الضفة، وشهد ذات العام اتخاذ اللجنة المركزية لحزب الليكود قرارًا حول ذات الموضوع. وأخيرًا جاءت خطة «السلام من أجل الازدهار» (صفقة القرن) (الصفحة الإلكترونية للبيت الأبيض) «لتمنح» إسرائيل السيطرة الكاملة على كل فلسطين من النهر إلى البحر وحق ضم كل المستوطنات الاستعمارية بما فيها تلك الصغيرة الواقعة في عمق الأراضي الفلسطينية إلى إسرائيل، وضم غالبية منطقة الغور أيضًا إليها وتوسيع القدس الكبرى، وإنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين، مع إنشاء دولة فلسطينية على البقايا تكون خاضعة للسيادة الإسرائيلية على كل فلسطين وتقام بعد بشروط تعجيزية تجعل من إقامتها أمرًا مستحيلًا. هدفت صفقة القرن إذًا إلى إنجاز ما أطلق عليه اسم «تحقيق النصر الكامل على الفلسطينيين» (بايبس، 2017)، وذلك من خلال الشطب الكامل لقضايا القدس وحق عودة اللاجئين والمستعمرات الاستيطانية من الأجندة، وإنشاء كيان فلسطيني على البقايا يخضع للسيادة الإسرائيلية العليا على كل ما يطلق عليه اسم أرض إسرائيل.

فما العمل لعكس هذا المسار وإبقاء فلسطين على الخارطة وتحقيق التحرر الوطني الفلسطيني؟ هذا هو سؤال وموضوع ورقة السياسات هذه، حيث ستطرح خيارات وبرامج وآليات

العمل المقترحة على المستوى السياسي والدبلوماسي، بدءًا ببناء النظام السياسي الفلسطيني، وتجسيد الدولة الفلسطينية على الأرض، فيما ستعالج جلسات المؤتمر الأخرى البرامج المقترحة على المستويات القانونية والاقتصادية والتنموية والكفاحية الميدانية والمعرفية. وتبدأ الورقة بحالات الضم السابقة عالميًّا وكيفية التعلم منها في الحالة الفلسطينية، يلي ذلك تحليل موجز للسياق الذي يجري فيه توسيع الضم في فلسطين عام 2020، وتنتهي الورقة بقسمها الأوسع المتعلق بخيارات العمل السياسي الفلسطيني لمواجهة الضم وتحقيق التحرر الوطني.

التجارب الدولية السابقة في عكس الضم ودروسها لفلسطين:

تشير التجارب الاستيطانية الاستعمارية إلى ثلاث حالات، نجح في أحدها مشروع الضم والتوسع على حساب إبادة الشعب الأصلي، وذلك كما تم في الولايات المتحدة الأميركية وكندا وأستراليا. أما الثانية فقد أسفرت عن نجاح الشعب الأصلي في عكس الضم وتحقيق الاستقلال كما جرى في الجزائر وزيمبابوي وإيرلندا. وفي حالة الجزائر التي تم ضمها إلى فرنسا فعليًّا عام 1834، أي بعد أربع سنوات على احتلالها، فقد استطاعت التحرر من الاستعمار الفرنسي وطرد مليون مستوطن مستعمر أوروبي من أراضيها عام 1962. أما في حالة إيرلندا فقد باشرت بريطانيا الاستعمار الاستيطاني فيها منذ النصف الثاني من القرن الثاني عشر، وأعلنت ضمها بمقاطعتها الـ32 إلى بريطانيا عام 1801. ولكن 26 مقاطعة منها استطاعت التحرر وإنشاء جمهورية إيرلندا بعد حرب طاحنة عام 1922، هذا فيما استمرت المقاطعات الست الأخرى تحت التاج البريطاني وأطلق عليها اسم إيرلندا الشمالية، حيث كانت بريطانيا قد خلقت أغلبية سكانية من المستوطنين المستعمرين في هذه المقاطعات الست، مما أدى إلى استمرار الصراع مع الشعب الايرلندي الأصلي، تواصل حتى عام 1998، حيث تم في ذلك العام التوصل إلى «اتفاق الجمعة العظيمة»، الذي تولّدت عنه صيغة للحكم المشترك بين الشعب الأصلي والمستوطنين المستعمرين. وفي حالة ثالثة حقق الشعب الأصلي صيغة مصالحة تاريخية مع المستوطنين المستعمرين السابقين وأقام حكمًا ديمقراطيًّا مشتركًا معهم، وذلك كما جرى في جنوب إفريقيا عام 1994.

لا يتسع المجال في ورقة سياساتية للمقارنة المفصلة بين مصائر هذه الحالات الثلاث وبين المصير المستقبلي لفلسطين. ولكن ما يمكن التأكيد عليه هنا هو ثلاثة أمور: أولًا: أن مصائر المشاريع الاستيطانية الاستعمارية اختلفت من حالة إلى حالة أخرى تبعًا لمدى التوحد الداخلي، وكذلك تبعًا للعوامل الخارجية المحيطة والأدوار التي لعبتها. ثانيًا: في بعض هذه

الحالات لم يكن الضم قدرًا نهائيًّا، فقد استطاعت الجزائر وزيمبابوي وإيرلندا عكسه من خلال طرد المستعمرين، واستطاعت الأغلبية السوداء في جنوب إفريقيا عكسه عبر إنهائها لنظام الأبارتهايد ودمجها للمستوطنين المستعمرين السابقين ضمن النظام الديمقراطي الجديد على قاعدة المساواة في المواطنة بعد تجريدهم من كل الامتيازات التي منحها إياهم نظام الأبارتهايد السابق. ثالثًا: يشير واقع القضية الفلسطينية وكذلك الدراسات عنها أن الشعب الفلسطيني لم ينتصر بعد من جهة، ولكنه لم ينهزم ولا زال صامدًا وثابتًا على أرضه ولا زال يقاوم من جهة أخرى، يعني ذلك أن فلسطين تستطيع أن تعكس الضم وتتحرر وتستقل حتى وإن حدث الضم للقدس عام 1967، وجرى توسيعه إلى مناطق أخرى هذا العام، وذلك إذا أحسن الفلسطينيون توحيد أنفسهم والتوافق على وسائل كفاح مستدامة تجلب لهم الدعم الإقليمي والدولي المطلوب لكفاحهم. وبالتعلم من تجارب الحالات التي عكست الضم وحققت التحرر في الجزائر وزيمبابوي وإيرلندا وجنوب إفريقيا، يمكن عكس الضم بإحدى صيغتين: الأولى: تحقيق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأرض إلى جانب دولة إسرائيل من خلال الكفاح لعكس الضم، حيث إن «صفقة القرن والضم»، لا يسقطان حق إقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، بمجرد فرض حقائق على الأرض من الاحتلال بدون رضا الشعب الأصلي. أما الثانية، فهي تحقيق حل الدولة الواحدة على غرار جنوب إفريقيا، ودمج اليهود فيها بحقوق متساوية، ولكن هذا الحل لا زال مشروطًا بحدوث تحولات في المشروع الاستيطاني الاستعماري تجبره على التنازل عن امتيازاته وعن مشاريع الطرد والترحيل التي لا زالت تعشش في مخيلته، كما أن إجبار الاحتلال على قبول إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967، قد يفتح الباب أمام اندماج الدولتين في دولة واحدة لاحقًا وضمن مخاض زمني طويل.

سياقات استكمال الضم 2020

وفق كل من قانون القومية لعام 2018، وصفقة القرن لعام 2020، لا يوجد سيادة وحقوق جماعية سوى لشعب واحد هو شعب إسرائيل على كامل أرض إسرائيل، أما الآخرون فليس لهم سوى حقوق فردية مدنية تحت سلطة شعب إسرائيل وكرمها. يعني ذلك أولًا أن هاتين الوثيقتين تؤكدان على ما جاء في وعد بلفور عام 1917، كما أنه يعني ثانيًا أن ضم الضفة كلها قد تم تقريره إلى جانب ضم القدس الذي تم منذ عام 1967. ويعني ذلك ثالثًا أن أي سلطات فلسطينية قائمة أو ستقام سواء في الضفة أو غزة ليس لها صلاحيات سوى الصلاحيات المدنية، وذلك في إطار السيادة العليا الإسرائيلية القائمة على كل البلاد. وتكون أي سلطة عرضة للثواب والعقاب وربما الاستبدال وفقًا لمدى التزامها أو تمردها

على هذه الصلاحيات المحدودة. ومن هنا يتبين أوهام أن إسرائيل قد تقبل بكيان فلسطيني أو دولة في غزة، فهذا الأمر ليس بوارد المشروع الاستيطاني الاستعماري.

يمثل هذا التلخيص تكثيفًا للتوجهات الأميركية الأفنجليكانية – الصهيونية المشتركة بشأن فلسطين، ويحدد الإطار العام لحركتها على الأرض. كل الأرض بالنسبة لهم هي مضمومة، ويبقى ما عدا ذلك النقاش حول تفاصيل الضم الرسمي، حسب القانون الإسرائيلي، من حيث متى تكون الظروف ناضجة لهذا الضم؟ ومتى تكون الردود العربية والدولية عليه أقل وطأة؟ وكيف يمكن تليينها؟ وهل يتم الضم مرة واحدة أم على دفعات لتجريعه للعرب وللعالم بالتقسيط وتفادي عقوبات وردود فعل حادة؟ وهل يتم الضم بما يلغي إقامة دولة فلسطينية على البقايا (موقف مجلس المستوطنات يشع)، أم من خلال وضع شروط تجعل إقامتها أمرًا مستحيلًا (موقف نتنياهو وما ورد في صفقة القرن أيضًا). معنى ذلك كله أن قرار تحويل فلسطين التاريخية كلها إلى أرض إسرائيل قد اتخذ إسرائيليًّا وأفنجليكانيًّا، أما كيف يتم ذلك دفعة واحدة أم بالتدريج ومتى تتم كل خطوة ضم وكيف؟ فهي كلها تفاصيل تتم إثارتها لخلق أوهام على أن ما يجري هو مجرد تكتيك للضغط من أجل عودة الجانب الفلسطيني للمفاوضات، أو من أجل تثبيط عزيمة المقاومة للضم وتوفير مبررات لتقليص حدود الردود العربية والدولية عليه.

في إطار ما تقدم، فإنه حتى لو تم إرجاء الضم الإضافي للذي جرى للقدس عام 1967، إلا أن الأمر يبقى هو الضم الفعلي الذي جاء به كل من قانون القومية وصفقة القرن، يضاف إليهما ما يجري من استخدام ضم القدس من أجل توسيعها المستمر على حساب الضفة الفلسطينية ولقضمها بالتدريج فعليًّا، وهو ما يتم كل يوم على الأرض.

يقوم الجانب الفلسطيني بخطوات دبلوماسية مستميتة من أجل منع إقرار الضم الإضافي، وذلك بالتوجه إلى العالمين العربي والإسلامي والعالم وأعضاء الكونغرس الأميركي والأمم المتحدة بما فيها مجلس الأمن، كما تتم خطوات مقاومة شعبية له على الأرض كمؤتمر أريحا ويوم الغضب في غزة وغير ذلك من أنشطة حزيران 2020، فلعل هذه تمنع الضم الإضافي من الحدوث الآن، مع أنه ليس متوقعًا لذلك أن يتم، ولكن إن تم أو لم يتم فإن الحال يقتضي الانتقال إلى الخطة ب، لمواجهة قرار الضم الذي اتخذ والذي يجري تطبيقه على الأرض من خلال التوسع الاستيطاني الاستعماري على الأرض، ليس في الضفة والقدس فقط، ولكن في الجليل والنقب والمثلث أيضًا، وما يعنيه ذلك من ضرورة الكفاح المشترك ضد توسع المشروع الاستيطاني الاستعماري من كل الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده.

سيأتي ترسيم الضم الجديد ليجعل المزيد من الأراضي الفلسطينية جزءًا عضويًّا من إسرائيل، وسيلغي سريان النظام العسكري على المستعمرات الاستيطانية، وستقوم بلديات المستعمرات باتخاذ قراراتها للتوسع الاستيطاني بذاتها ضمن المسطحات الهيكلية المقرة لها ودون الحاجة إلى إذن من الحكومة للقيام بذلك. وفي المقابل لن «يمنح» الفلسطينيون الذين سيبقون في المناطق التي سيتم ضمها حتى وضع الإقامة التي «منحت» للمقدسيين بعد ضم مدينتهم عام 1967، بل سيعتبر هؤلاء مقيمين فلسطينيين لا حقوق لهم وفق القانون الإسرائيلي (لوستيك، 2018)، وسيسري قانون أملاك الغائبين لمصادرة أراضٍ يملكها فلسطينيون يقيمون خارج المناطق المضمومة، حيث يتم تحويل هذه الأراضي إلى ملكية إسرائيل، هذا إضافة لقوانين أخرى ستتطرق لها دون شك الجلسة القانونية تسمح بتجريد الفلسطينيين القاطنين في الأماكن المضمومة من ملكياتهم وترحيلهم من تلك الأماكن إلى أماكن أخرى، أو تجميعهم في مناطق محددة كما جرى في النقب سابقًا، ومن ذلك المشروع المطروح لتجميع بدو الغور في مجمع سكني يتم إنشاؤه في منطقة النويعمة قرب أريحا (الحنيطي، 2016).

وفق خطة القرن تشمل المناطق التي سيتم ضمها 32 بالمئة من الضفة، تضم الغور وكل المستوطنات الاستعمارية، بما فيها المعزولة منها. وذلك بواقع 1812 كيلومترًا مربعًا، وسيترتب على ذلك وضع 400 ألف فلسطيني في معازل تشمل تجمعاتهم السكنية البالغ عددها 161 تجمعًا، منها 33 تجمعًا في المنطقة ب من الضفة، وسيتم ربط 16 موقعًا استيطانيًّا استعماريًّا يضم 15675 مستعمرة وقائمًا في عمق الأراضي الفلسطينية بإسرائيل، فيما سيتم أيضًا إخراج فلسطينيي كفر عقب ومخيم شعفاط من القدس لتقليص الكثافة الديمغرافية الفلسطينية من المدينة.

الخيارات الفلسطينية لعكس الضم وإنهاء الاحتلال

يبحث هذا القسم الخيارات الفلسطينية للتحرك رسميًّا وشعبيًّا بشكل عام، ثم للتحرك داخليًّا وعربيًّا وعالميًّا لمواجهة الضم وإنهاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال الوطني كعناصر ثلاثة مترابطة، إذ لا يكفي وقف الضم ثم استمرار الاحتلال الذي سيعيد الكرة ثانية في هذه الحالة كونه احتلالًا حاملًا وحاميًا لمشروع استيطاني استعماري ممزوج بممارسات أبارتهايد (غانم، 2018).

وتتسم الخيارات المطروحة بالتكامل بين التحرك الرسمي والشعبي في إعدادها وتنفيذها، ولهذا فهو يشمل التحرك في المسار الأول (التحركات الرسمية) والمسار واحد ونصف الذي

يتضمن عمل المسار الرسمي بشكل مشترك مع مسار المجتمع المدني، والمسار الثاني المتمثل بالتحرك الخاص بالمجتمع المدني، والمسار الثالث المتمثل بالعمل من أجل إقناع أو تحييد أو مواجهة الخصوم، وأخيرًا المسار متعدد الأطراف الذي يجند الجهود الرسمية والشعبية وجهود القطاع الخاص معًا. لهذا فإن الخيارات المطروحة أدناه هي للعمل عليها من مجموع الشعب الفلسطيني وليست مقتصرة على مطالبة م.ت.ف وحكومة فلسطين بالعمل عليها وحدها دون دعم ومشاركة شعبيين.

جرّبت فلسطين في الماضي أساليب الكفاح المسلح، والانتفاضة الشعبية، والمفاوضات من أجل إنهاء الاحتلال، ومع تنكر إسرائيل للاتفاقيات التي وعدت بإنهاء التفاوض مع نهاية أيار عام 1999، نشبت الانتفاضة الثانية عام 2000، ثم تلتها مفاوضات أنابوليس عام 2007، ومفاوضات أخرى لاحقة، كان آخرها تلك التي توسط فيها جون كيري وزير الخارجية الأميركي بين عامي 2013 – 2014. أي إن مرحلة المفاوضات منذ عام 1991 قد رافقتها وتخللتها على الدوام انتفاضات وأعمال مقاومة شعبية وهبّات. ولكن منذ انتهاء مبادرة كيري لم تحدث أي مفاوضات جديدة، واليوم يبدو أن صفقة القرن قد أتت لكي تقول بفرض واقع جديد يقوم من خلاله الأميركان والإسرائيليون بفرض إجراءات الضم من طرف واحد على الأرض، مما يعني انتقالهم لاختيار الحرب بدلًا من السلام، كما قال وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي. وعنى ذلك تحللًا إسرائيليًّا من الاتفاقيات لصالح نهج أحادي، يعطي الأولوية للمقاربة الاستيطانية الاستعمارية. وتبعًا لهذا المنهج كان لا بد أن تقوم الرئاسة الفلسطينية بإطلاق قرارها بالتحلل من كل الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والأمنية في أيار الماضي، وذلك ردًّا على تحلل إسرائيل منها. ورافق هذه القرارات وتبعها الاستمرار في العمل من أجل حل دولي للقضية الفلسطينية من خلال عقد مؤتمر دولي للسلام وفق قرارات الشرعية الدولية وبإشراف من اللجنة الرباعية ورفض الإشراف الأميركي المنفرد على المفاوضات.

ما بعد هذه القرارات الجريئة، تقف فلسطين سياسيًّا في منعطف، فإذا ما جرى ترسيم الضم للمستوطنات الاستعمارية، فإن فلسطين ستنتقل إلى مرحلة جديدة، ومما يتم تداوله بهذا الشأن هو تسليم أسلحة السلطة الوطنية إلى إسرائيل والطلب من الأخيرة تولي مسؤولياتها كقوة احتلال وفق ميثاق جنيف الرابع، هذا إضافة للبدء بالتصرف كدولة تحت الاحتلال واختيار مجلس تأسيسي لهذه الدولة من أعضاء المجلس الوطني لـ«م.ت.ف» وإعداد وإعلان دستور لها، كما تم إعلانه من قبل أكثر من مسؤول فلسطيني كعزام الأحمد ومحمود العالول

وسواهما، هذا فيما تتحول السلطة الوطنية إلى حكومة دولة تحت الاحتلال وتستمر في ممارسة مسؤولياتها المدنية تجاه شعبها، وتبقى مسؤوليات متابعة الكفاح الوطني لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام 1967 بيد منظمة التحرير الفلسطينية.

تواجه هذه القرارات الفلسطينية تحديات اقتصادية عالجها ووضع التوصيات لمواجهتها العدد 278 – 279 من مجلة شؤون فلسطينية لعام 2020، كما عالجتها ندوات وإصدارات مؤسسة ماس وإصدارات أخرى، وهي ستأتي أيضًا ضمن الجلسة الاقتصادية في هذا المؤتمر. وهناك تحديات قانونية وغيرها ستعالج في جلسات أخرى، وما تعالجه هذه الورقة هو التحديات السياسية التي ستنشأ، ولعل منها داخليًّا:

– هل نعلن عن دولة فلسطينية تحت الاحتلال أم نكتفي بتجسيد هذه الدولة، لاسيما وأنها أعلنت في المجلس الوطني عام 1988؟ توصي هذه الورقة بالخيار الثاني إذ لا ضرورة لأن نعيد إعلان الدولة من جديد بعد أن أعلنت سابقًا.

– كيف يمكن أن تتسق أطروحة وضع دستور لدولة فلسطين وانتخاب مجلس تأسيسي لها مع فكرة مشاركة جميع القوى الوطنية والإسلامية في منظمة التحرير الفلسطينية، ومع فكرة أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية مرجعية للمجلس التأسيسي لدولة فلسطين؟. لمعالجة هذه الأسئلة تقترح هذه الورقة ما يلي:

1) أن يتم تجديد المجلس الوطني الفلسطيني عبر تمثيل هيئات التجمعات والاتحادات الجديدة المنتخبة حديثًا أو التي سيتم انتخابها، وذلك من أجل تجديد حيوية م.ت.ف، إضافة إلى تحقيق مشاركة جميع الفصائل فيها، كما جرى الاتفاق عليه في جلسات ووثائق المصالحة الوطنية.

2) أن يتم تسمية أعضاء المجلس التأسيسي لدولة فلسطين من قبل المجلس الوطني المتجدد.

وفق هاتين الآليتين، يكون المجلس التأسيسي لدولة فلسطين ذراعًا لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما توفر هاتان الآليتان رافعة جديدة لمعالجة موضوع الانقسام من خلال تجاوز الصراع القائم حاليًّا على السلطة الوطنية وانتخابات مجلسها التشريعي، وهما الصيغتان اللتان يُفترض أن تنتهيا مع انتهاء المرحلة الانتقالية والانتقال إلى حالة الدولة تحت الاحتلال.

– كيف سيتم توحيد القرارات السياسية وآليات التعامل مع الاحتلال بين الضفة وغزة؟ وبين م.ت.ف وحماس؟

تكتنف هذا السؤال معضلات كثيرة ذات علاقة أيضًا بالمحاور العربية، والضائقة المعيشية في قطاع غزة وتدخلات الاحتلال والولايات المتحدة تحت عناوين ما يسمى التدخل الإنساني لمنع انفجار الأوضاع وتوجه مئات الآلاف من الغزيين لاقتحام الحدود مع إسرائيل.

في المجال السياسي لهذه التحديات توصي هذه الورقة بما يلي:

1 – إقامة حكومة لدولة فلسطين تحت الاحتلال والمعترف بها من 141 دولة في العالم، وإجراء انتخابات لها عندما تتوفر الظروف لذلك، حيث تشمل سيادتها شطري الوطن بمحافظاته الشمالية والجنوبية، إضافة للقدس الشرقية، وتكون هذه الحكومة خاضعة لمنظمة التحرير الفلسطينية ويقوم المجلس التأسيسي المنبثق عن المجلس الوطني بوظيفة التشريع للدولة تحت الاحتلال، فيما تكون للحكومة مسؤولية البناء الوطني والتخطيط التنموي وتجنيد الأموال وصرفها من خلال قناة واحدة، مما يوقف استغلال إسرائيل للانقسام الفلسطيني وتدخلات المحاور العربية والدولية التي تتسلل من منافذ هذا الانقسام..

2 – التوافق على أشكال النضال ضد الاحتلال وتنظيم البرامج الكفاحية وتنفيذها معًا ككل فلسطيني وبخطوات متراكمة، حتى يصل الشعب الفلسطيني إلى الاستقلال.

– كيف تطبق قرارات التحلل من الاتفاقيات مع الاحتلال في القدس والمنطقة ج؟

بالنسبة للقدس توصي هذه الورقة بما يلي:

1) توحيد المرجعيات الفلسطينية للقدس من وزارة شؤون القدس والمحافظة والمؤتمر الوطني الشعبي وأمانة القدس، التي تخضع للأخير تحت إشراف دائرة القدس في منظمة التحرير الفلسطينية، وتقوم الأخيرة بمتابعة قضايا القدس كافة مع كل المحافل العربية والإسلامية والدولية.

2) تنفيذ قرارات المجلس الوطني والمجلسين المركزيين لعام 2018 حول انتخاب أمانة للقدس وفق أفضل صيغة ديمقراطية وتمثيلية ممكنة، وتنفيذ ذلك في الوقت السياسي المناسب بعد إعداد للنظام المفصل الذي ستجري وفقه هذه الانتخابات. هذا إضافة لدمج القدس في أي انتخابات برلمانية قادمة لدولة فلسطين وللمجلس الوطني الفلسطيني.

3) حماية الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة، ومنع تقسيم الحرم الشريف في القدس على غرار الحرم الإبراهيمي الشريف في الخليل، حيث قد يستغل الاحتلال أي إلغاء أردني محتمل لاتفاقية السلام الأردنية – الإسرائيلية من أجل الإقدام على هذه الخطوة، مما يستدعي تقوية مجلس الأوقاف وتعزيزه بالمقاومة الشعبية وبالجهود الدولية على الأرض، وذلك على غرار تجربة الخان الأحمر التي نجح فيها تكاتف الجهود الفلسطينية والدولية على الأرض في منع تهجير فلسطينيي الخان. وكذلك على غرار معركة البوابات على مداخل الأقصى والتي نجح المقدسيون بكفاحهم الشعبي في منع تثبيتها.

4) تثبيت الوجود الفلسطيني في القدس بعودة أبنائها القاطنين خارجها إليها، والبناء داخلها بكميات أكبر مما يستطيع الاحتلال هدمه سنويًّا من مبانٍ في المدينة، وتنمية المجتمعات المحلية المقدسية بما يعزز صمودها، وتوأمتها مع بلديات وفروع بلديات مدن عالمية.

5) عودة مؤسسات القدس إليها ولو بأسماء جديدة، وتعزيز الوجود الوطني في المدينة من خلال إنشاء مؤسسات جديدة.

6) بناء أحزمة سكانية فلسطينية كبرى في محيط القدس لمنع تمدد القدس الكبرى الإسرائيلية على حساب التهام المزيد من أراضي الضفة الغربية.

7) تنمية أوضاع القطاعات والفئات الاجتماعية والمجتمعات المحلية المقدسية، وذلك وفق الخطة القطاعية للقدس.

8) طرح موضوع استعادة الأملاك الفلسطينية في القدس الغربية، ويشمل ذلك مطالبات يمكن أن يبادر إليها مواطنون أردنيون لهم أملاك تمت السيطرة عليها في القدس الغربية.

9) تطوير آليات تحكيم مهنية تمنع استمرار التوجه إلى القضاء الإسرائيلي لمعالجة النزاعات الداخلية المقدسية.

أما بالنسبة للمنطقة ج، ومن ضمنها منطقة الغور والسفوح الشرقية للضفة الفلسطينية المعرضة بشكل مباشر لقرارات ترسيم الضم الجديدة، فإن الورقة توصي بما يلي لكبح هذه القرارات وإبطالها:

1) اتخاذ قرار سياسي بالتوقف عن التمييز بين مناطق أ وب وج، والتعامل بدل ذلك على

أساس وحدة الأراضي الفلسطينية، والطلب من المؤسسات الدولية ومؤسسات حقوق الإنسان اليسارية الإسرائيلية العاملة في المنطقة ج بالتوقف عن تقديم طلبات أذونات للاحتلال من أجل البناء والتنمية في المنطقة ج، وتعزيز التواصل السكني وعبر المشاريع الاقتصادية والخدمية بين مناطق أ وب وج.

2) دمج المنطقة ج في المخططات المكانية الفلسطينية باعتبارها المناطق المؤهلة لتحقيق التوسع الفلسطيني سكانيًّا وزراعيًّا وصناعيًّا وكمرافق خدمات وكحدائق ومحميات طبيعية، وتشجيع سكان مناطق أ وب للانتقال إلى المنطقة ج والاستثمار فيها، مما يعيد توزيع السكان وتخفيف الاكتظاظ السكاني الكبير في مناطق أ، التي باتت تنفجر بسكانها، ويعزز من جهة أخرى تنمية المناطق ج وعدم إبقائها نهبًا للتوسع الاستيطاني الاستعماري.

3) تفعيل لجان الدفاع عن الأراضي وبرامج مناهضة التوسع الاستيطاني الاستعماري وبرامج تثبيت الوجود ضد الترحيل والتهجير القسري من أجل توسيع المستوطنات الاستعمارية، وجلب القوى الدولية الداعمة لدعم هذه البرامج على الأرض كما جرى في تجربة الخان الأحمر.

4) متابعة جرائم المستوطنين المستعمرين في المنطقة ج وتوثيقها وتقديمها أمام القضاء الدولي.

5) تفعيل أنشطة المقاومة الإبداعية لخلق وقائع على الأرض وحمايتها، مثل إنشاء قرى جديدة وتعزيز البناء بكميات أكبر من قدرة الاحتلال على الهدم، وتعزيز الصمود والبقاء كما فعلت قرية العقبة قرب طوباس.

6) الانتقال السكاني الكثيف والسريع من مناطق أ وب إلى منطقة ج، وذلك قبل أن يقوم الاحتلال بإجراء الإحصاء السكاني الذي أعلن أنه سيقوم به قريبًا من أجل التحديد النهائي لأعداد الفلسطينيين القاطنين في المنطقة.

7) تطوير برامج تنموية خاصة لمنطقة الغور لحماية وجود مواطنيها الفلسطينيين فيها، وإعفاء مشاريعهم الزراعية والإنتاجية من الضرائب وتسويق منتوجاتهم، وستتطرق الجلسة الاقتصادية إلى المزيد بهذا الشأن.

8) تحريم العمل في المستوطنات الاستعمارية وتوفير بدائل إنتاجية على شكل مشاريع زراعية وحرفية صغيرة في المنطقة ج.

– ما معنى الطلب من الاحتلال تسلم مسؤولياته؟ وكيف يمكن أن يتم ذلك؟ وماذا سيترتب عن تسليم أسلحة الأجهزة الأمنية الفلسطينية إلى إسرائيل إن تم؟ وكيف سيتم ضمان الأمن الداخلي والسلم الأهلي الفلسطيني والحيلولة دون نشوء قيادات بديلة في هذه الحالة؟

توصي هذه الورقة بما يلي بشأن هذه الأسئلة:

1) أن تكون أطروحة مطالبة الاحتلال لتولي مسؤولياته موجهة بشكل أساسي للعالم من أجل محاصرة الاحتلال لعدم قيامه بمسؤولياته وفق اتفاقيات جنيف الرابعة، وبالتالي مطالبة المجتمع الدولي بتوفير الحماية للشعب الفلسطيني في ظل قصور الاحتلال عن الحماية.

2) أن تستمر حكومة دولة فلسطين في تولي مسؤولياتها المدنية تجاه مواطنيها، وتوفير سبل الحياة الكريمة لهم. بما يؤدي إلى وقف العمل في المستوطنات الاستعمارية، وكذلك تقليص العمل بالتدريج داخل إسرائيل، مما يساهم في تحقيق الانفكاك عن الاحتلال.

3) مكافحة أي مظاهر للقيادة البديلة وللتساوق مع مشاريع الاحتلال من خلف القيادة الشرعية للشعب الفلسطيني.

4) تأمين مقومات الأمن الإنساني للمواطن الفلسطيني عبر تشكيل لجان شعبية لحفظ الأمن، وتشكيل لجان إصلاح وآليات تحكيم مهنية لحل النزاعات والحفاظ على السلم الأهلي.

– كيف يمكن أن يستمر الكفاح من أجل حق العودة؟

توصي هذه الورقة بما يلي:

1) توفير الحياة الكريمة للاجئين الفلسطينيين، لاسيما في مخيمات لبنان من خلال توفير المشاريع الإنتاجية، مما ينهي اعتمادهم على سوق العمل اللبناني المتقلب.

2) توحيد لجان العودة والقيام بحملات منظمة من أجله في كل أماكن تواجد الشعب الفلسطيني.

– ما دور فلسطينيي الداخل في مواجهة الضم وتطبيق قرارات التحلل من الاتفاقيات مع الاحتلال؟

توصي هذه الورقة بما يلي:

1) استمرار كفاح فلسطينيي الداخل لإلغاء قانون القومية الذي يتحدث عن أرض إسرائيل بوصفها حقًّا حصريًّا لشعب إسرائيل ولا مكان لشعب آخر فيه، هذا إضافة لقوانين عنصرية أخرى مثل قانون كامنتس الموجه لتقييد البناء الفلسطيني في الداخل والقدس. والاستمرار بالكفاح بدل ذلك من أجل دولة لكل مواطنيها بديلًا للدولة اليهودية البحتة.

2) المطالبة والكفاح من أجل حق العودة باعتباره مطلبًا من مطالب المواطنة المتساوية لهم في الداخل، حيث تقوم الصهيونية بجلب اليهود من كل أنحاء العالم وتعطيهم مواطنة إسرائيلية، فيما تستنكف عن السماح بعودة أهل البلد الأصليين الذين هجّروا منها وإعطائهم المواطنة بعد عودتهم.

3) مكافحة الضم الزاحف في النقب والجليل، ومحاولة إخراج المسطح السكاني للمثلث من إسرائيل مع إبقاء أراضيهم البالغة 70 بالمئة من أراضي المثلث داخل إسرائيل ولاستعمالات اليهود فيها.

الخيارات الفلسطينية عربيًّا

1) القيام بحملة فلسطينية منظمة مع الدول العربية من أجل التمسك بالمبادرة العربية للسلام، والقائمة على عدم التطبيع مع إسرائيل إلا بعد أن تنسحب من كل الأراضي العربية المحتلة عام 1967، وتقبل بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران عام 1967، وبحل عام لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقًا للقرار الأممي 194.

2) التوافق مع العرب على مفهوم ورؤية للأمن القومي العربي تقوم على أولوية التهديد الأمني الإسرائيلي للأمن القومي العربي المتجسد بعدوانها على سوريا ولبنان وتهديداتها للعراق، ودعمها لإثيوبيا في موضوع سد النهضة ضد مصر، وتهديداتها للأردن بضم الغور، مما يؤذن بطرد جديد للفلسطينيين نحو الأردن، وتحديها للرعاية الأردنية للأماكن المقدسة في القدس، وغير ذلك من الأمثلة التي يتوجب إعطاء الأولوية لمواجهة التهديد

الإسرائيلي للأمن القومي العربي وحل المشاكل مع إيران والمشاكل البينية بين دول الخليج وغيرها، من أجل التوحد معًا في مواجهة خطر التوسع الإسرائيلي الداهم الذي يجعل استحواذه على فلسطين مدخلًا لتهديد الأمن القومي العربي برمته.

3) مطالبة الدول العربية التي تقيم علاقات تعاون أمني وتكنولوجي وغير ذلك مع إسرائيل بوقف هذه العلاقات فورًا.

4) طلب التعاون من العرب من أجل تنظيم حراك منظم وجماعي على مستوى الأمم المتحدة والعالم لمحاصرة السياسات الأميركية الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية والضغط لوقفها وتغييرها. ويشمل ذلك أيضًا استصدار قرارات من الأمم المتحدة ضد الضم وللتأكيد على الحقوق الفلسطينية في تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967.

5) التعاون مع مصر لاستخدام اتفاقياتها مع إسرائيل كوسيلة ضغط من أجل وقف الضم الإسرائيلي.

6) التعاون بشكل خاص مع الأردن لترسيم الحدود بين الأردن ودولة فلسطين ردًّا على أي إجراءات للضم من قبل إسرائيل، وعدم الاعتراف بأي إجراءات إسرائيلية لإلغاء الحدود بين فلسطين والأردن عبر ضم الغور والتحكم الكامل بحركة المرور عبر الجسور إلى الأردن. على أن يشمل التعاون مع الأردن أيضًا ترتيبات الحفاظ على الأماكن المقدسة في القدس، وقضايا اللاجئين والنازحين وتنظيم الاتفاقيات الأمنية والاقتصادية بين الأردن وفلسطين، وبينهما وبين بقية العالم العربي أيضًا.

7) تنظيم الدعم العربي لفلسطين من خلال الجامعة العربية، والإسلامي من خلال منظمة التعاون الإسلامي ماليًّا واقتصاديًّا ودعم الكفاح التحرري للشعب الفلسطيني.

الخيارات الفلسطينية عالميًّا

تشمل هذه الخيارات أوروبا وأميركا ودول بريكس، والأمم المتحدة بشكل خاص.

على المستوى الأوروبي توصي هذه الورقة بما يلي:

1) توجيه طلب للدول الأوروبية للاعتراف بدولة فلسطين، حيث لا يبقى هذا الاعتراف مقتصرًا على دولتي السويد والفاتيكان.

2) الطلب من الاتحاد الأوروبي عدم الاكتفاء بالضغوط الدبلوماسية وسياسة التمييز (Differentiation) بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة، والانتقال من موقف منح الحصانة لإسرائيل وعدم معاقبتها على ما تفعل، إلى تطبيق ما نفذه الاتحاد الأوروبي تجاه روسيا من عقوبات، ابتداءً من عام 2014 بسبب ضمها القرم، حيث يشمل ذلك إسرائيل في حال إقدامها على ترسيم الضم الإضافي الجديد لمزيد من الأراضي الفلسطينية، ويمكن للعقوبات الأوروبية أن تشمل كل مجالات التعاون الإسرائيلي الأوروبي ومنها:

- حظر بيع الأسلحة إلى إسرائيل، ووقف برامج الأبحاث العسكرية والأمنية، بما فيها تلك التي تتم في إطار برنامج «أفق 2020» وهو البرنامج الذي سيخضع للتجديد قريبًا.

- إعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية التجارية والسياحية والتكنولوجية وغيرها، واتفاقيات إعطاء إسرائيل أفضليات في الوصول إلى الأسواق الأوروبية وعدم تجديد هذه الاتفاقيات.

3) حظر دخول المستوطنين المستعمرين ومجرمي الحرب الإسرائيليين إلى أوروبا وتجميد حساباتهم البنكية ومشاريعهم في أوروبا، والانتقال من وضع وسم على منتجات المستوطنات الاستعمارية إلى موقف حظر دخولها إلى الأسواق الأوروبية، وحظر استثمارات الشركات الأوروبية في المستعمرات، وعدم التعامل مع الشركات التي تعمل في هذه المستعمرات ومعاقبتها، ومنها الشركات التي وضعتها لجنة حقوق الإنسان الأممية في لائحة سوداء.

4) فتح الباب أمام محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام القضاء الأوروبي، ودعم القضايا التي تقدمها فلسطين لمحكمة الجنايات الدولية ولمحكمة العدل الدولية.

5) دعم التنمية الفلسطينية على الأرض، لاسيما في المنطقة ج وإعادة بناء غزة، وتنمية المجتمعات المحلية في القدس لتعزيز صمودها، والمشاركة على الأرض للحماية ضد الترحيل والتهجير كما جرى في حالة الخان الأحمر.

6) إعطاء أولوية لاستعادة مركزية القدس السياسية في علاقة الاتحاد الأوروبي بفلسطين، وذلك من خلال الضغط لإعادة فتح المؤسسات الفلسطينية التي أغلقها الاحتلال في القدس، ومواجهة هدم البيوت وسحب الهويات، وحماية الوضع القائم في الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة في المدينة، وعقد لقاءات مع القيادات الرسمية الفلسطينية فيها.

7) تفعيل دور وأنشطة البرلمانات ولجان التضامن الداعمة لفلسطين في أوروبا.

8) الضغط على حكومات الدول الأوروبية التي تقبل ممارسات إسرائيل كهنغاريا، أو تتخذ موقفًا مائعًا منها كالنمسا، وتلك التي تقيم علاقات منفعية مع إسرائيل، مع غض النظر نسبيًّا عن الاحتلال كاليونان وقبرص.

9) مكافحة بعض الاتجاهات الأفنجليكانية المتنامية في أوروبا، والتي باتت توصم الكفاح الفلسطيني باللاسامية، وإعادة النظر بقرارات بعض البرلمانات الأوروبية التي تعتبر الدعوة لمقاطعة إسرائيل دعوة لا سامية.

10) العمل لتطوير آليات مع أوروبا للضغط على الإدارة الأميركية، وكذلك لتطبيق قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن وإيجاد آليات لذلك، مثل القرار 2334 الذي يرفض الاستيطان الاستعماري فوق أراضي فلسطين.

11) تطوير ورقة الخيارات للتعامل مع الضم، التي قرر الاتحاد الأوروبي العمل عليها، وعدم تأجيل إعدادها إلى مرحلة ما بعد ترسيم الضم الإضافي.

12) الاستمرار في دعم حكومة فلسطين لتقديم خدماتها لشعبها، وعدم محاولة التذرع بأن هذه سلطة خلقت لتحقيق السلام مع إسرائيل، وأنه إذ لم يتحقق ذلك السلام، فيجب وقف الدعم لها كما تطرح بعض الأوساط الأوروبية، حيث ترى بعض تلك الأوساط أيضًا أنه إذا ما تم ترسيم الضم فليس لأوروبا أن تكافح ضده، بل عليها والحالة هذه دعوة الفلسطينيين للانخراط في إطار دولة واحدة مع إسرائيل دون توقف الاستيطان الاستعماري وبما يلغي بالتالي حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

مع الصين وروسيا والهند والبرازيل (دول بريكس المضاف إليها جنوب إفريقيا الدولة الصديقة لفلسطين)، يمكن إعادة التوصيات المطروحة أعلاه بشأن أوروبا بلغة أخرى، والتوصية الإضافية للصين هنا هي تفعيل مجموعة الـ77 والصين، وذلك وفق الدراسات التي وردت في العدد 277 من مجلة شؤون فلسطينية، خريف 2019 ومطالبة الصين بمراجعة شرائها لشركات إسرائيلية تستثمر في المستوطنات الاستعمارية كشركة تنوفا. أما روسيا فربما ليس من المحتمل أن تتخلى عن علاقاتها المصلحية مع إسرائيل وتوافقاتها معها بشأن سوريا، ولكن لروسيا أهمية إضافية توصي الدراسة باستخدامها مع عدم التعويل عليها كثيرًا، هي كون روسيا عضوًا في اللجنة الرباعية الدولية للسلام في الشرق الأوسط، وبالتالي يمكن أن تدعو لتفعيل الرباعية عبر موقف متوازن أكثر يأخذ مطالب الشعب الفلسطيني

بعين الاعتبار. كما أن روسيا يمكن أن تدعو إلى مفاوضات بين الطرفين على أراضيها كطرح اعتراضي منها على السياسة الأميركية وصفقة القرن، وكونه موقفًا اعتراضيًّ فإنه يمكن توظيفه فلسطينيًّا لكسب الدعم الدبلوماسي لا أكثر، حيث لن تنطلق المفاوضات نظرًا لإصرار إسرائيل وأميركا أن تتم تحت مظلة صفقة القرن المرفوضة فلسطينيًّا. وتشارك روسيا والصين في مجموعات الثماني والعشرين الكبار، ويمكن التنسيق معهما لطرح قضايا فلسطين في هذه المحافل، وكذلك على مستوى منظمات الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي، وللتأثير على سياسات الهند والبرازيل من خلال مجموعة بريكس التي يشاركان بها.

وعلى صعيد الأمم المتحدة توصي الدراسة بما يلي:

1) تشكيل إطار أصدقاء دولة فلسطين من 141 دولة التي اعترفت بفلسطين ليعمل وفق خطة مبرمجة تشمل العمل لإقناع الدول المتبقية، وعلى رأسها الدول الأوروبية للاعتراف بفلسطين، والعمل للمزيد من القرارات الداعمة لفلسطين في الأمم المتحدة، ولاستخدام كل الوسائل السياسية والاقتصادية وغيرها للضغط على إسرائيل، ويشمل ذلك التعاون مع منظمات التعاون الإسلامي، والتعاون الإفريقي، ودول عدم الانحياز، وغيرها من الكتل الدولية الداعمة لفلسطين تاريخيًّا.

2) طلب الحماية الدولية لدولة فلسطين تحت الاحتلال من الدول الراعية لاتفاقيات جنيف الرابعة.

3) إيجاد آليات لتفعيل قرار مجلس الأمن 2334.

4) انتساب فلسطين للمزيد من المنظمات الدولية.

5) التوجه بقضايا إضافية ضد جرائم الاحتلال للمحاكم الدولية.

6) إعادة طرح مشروع قرار على الجمعية العامة للأمم المتحدة لاعتبار الصهيونية حركة عنصرية.

على صعيد الولايات المتحدة، توصي الدراسة بتنشيط التحرك الفلسطيني وبمساعدة الجاليات العربية والفلسطينية في أميركا للتحرك من أجل إحداث تغيير في السياسة الأميركية، وذلك بالتعاون مع المنظمات الشبابية وحركات التضامن من الأميركان الأفارقة واللاتينيين ومن بعض نواب الحزب الديمقراطي والحركات اليهودية التقدمية ومراكز البحث والضغط وصنع القرار، على أن يتخذ التحرك الاتجاهات التالية:

1) التأثير في الانتخابات المحلية في كل مدينة وولاية، وفي الانتخابات لأعضاء الكونغرس، حيث يتم دعم المرشحين الأقرب لدعم الحقوق الفلسطينية.

2) التأثير على أعضاء الحزب الديمقراطي، وكذلك إقناع أعضاء من الحزب الجمهوري بعدالة القضية الفلسطينية واتخاذ مواقف متوازنة تجاهها.

3) التصويت للمرشح الأقرب في الانتخابات الرئاسية الأميركية.

4) القيام بحملة واسعة من أجل إعادة النظر في الدعم الأميركي لإسرائيل، لاسيما الدعم العسكري.

5) القيام بحملة لمواجهة التيارات الأفنجليكانية المساندة لليمين الإسرائيلي المتطرف (سالم، 2020).

خاتمة

جاءت الأفكار السياسياتية التي تضمنتها هذه الورقة لتقترح توصيات لكيفية تحقيق الانتصار على إجراءات الضم الإسرائيلية الجارية منذ عام 1967 والتي اتخذت شكل الضم للقدس الشرقية وفق القانون الإسرائيلي، وشكل الضم الواقعي أو الزاحف دون ترسيم قانوني لأجزاء واسعة أخرى من الضفة الفلسطينية إلى إسرائيل. ولهذا لم تضع الورقة خطة تكتيكية شاملة لمواجهة وإفشال القرارات المحتملة لترسيم ضم حوالي 30 بالمئة من أراضي الضفة الفلسطينية إلى إسرائيل، حيث وضعت القيادة الفلسطينية هذه الخطة، وهي تتابع تنفيذها بدأب يومًا بعد يوم. مع العمل الذي سيسفر عنه نجاح جهود القيادة أو فشلها في منع الترسيم الجديد للضم الإضافي، في ضوء العوامل الإقليمية والدولية المواتية والمجافية، يكون من المهم أن يواكبه ويليه عمل مكثف من الكل الفلسطيني من أجل الانتصار على الضم الأشمل الذي بدأ منذ عام 1967. تطرق أعلاه إلى الجانب السياسي من هذا العمل، والذي يحتاج لأن تترافق معه عناصر كفاح أخرى قانونية واقتصادية وتنموية وميدانية ومعرفية وإعلامية لتحقيق الانتصار ودحر الاحتلال.

المراجع

- حلبي، أسامة (2000). بلدية القدس العربية. القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (باسيا).

- حنيطي، أحمد (2016). السياسة الإسرائيلية تجاه الأغوار وآفاقها. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

- غانم، هنيدة وآخرون (2018). إسرائيل والأبارتهايد: دراسة مقارنة. رام الله: مركز مدار.

- مجلة شؤون فلسطينية (2019). عدد 277، والعدد المزدوج 278 – 279.

- هاندل، آريئيل (2012). «تأريخ زمني لنظام الاحتلال». في. حنفي، ساري وآخرون. سلطة الإقصاء الشامل: تشريح الحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

English Resources

Lustick, Ian (March, 2019). « The Red Thread Israel's Demographic Problem». Middle East Policy Journal

Pipes, Daniel (2016 – 2017). Articles about the full victory of Israel. www.meforum.org

Salem, Walid (2018). « Jerusalemites and the Issue of Citizenship in the Context of Settler Colonialism». The Holy Land and Palestine Studies Journal. Vol.17, no.1.

The While House (2020) Peace for Prosperity Plan. www.whitehouse.gov

The Jerusalem 5800 Plan. Downloads.jerusalem5800.com